٣ / ٣ / ١٩٦١

كلمة الرئيس جمال عبد الناصر

فى وفود فلسطين الوافدة إلى دمشق

■ أيها الإخوة:

حينما أتكلم إلى أبناء فلسطين، فإنى أتكلم عن القضية العربية التى مَسَّتْ قلب كل إنسان عربى، أتكلم عن قضيتنا جميعاً.. فقضية فلسطين لم تكن أبداً قضية شعب فلسطين فقط؛ لأنها استهدفت العرب فى وطنهم الكبير، فى كل بلد من بلاد العرب. قضية فلسطين لا تعنى جهود الصهيونية فقط وجهود اليهود، ولكن قضية فلسطين منذ بدأت كانت تمثل تحالف الاستعمار العالمى والصهيونية العالمية ضد الأمة العربية والقومية العربية.

هذا هو ما قابلناه فى الماضى فبريطانيا، التى أُئْتُمِنَتْ على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وبريطانيا هى التى وعدت اليهود بالوطن القومى الفلسطينى، بريطانيا هى التى تحالفت مع الصهيونية، ثم أتت بعد هذا أمريكا وتحالفت مع الصهيونية، ثم الاستعمار الغربى كله تحالف مع الصهيونية ضد العرب وضد القومية العربية؛ إذًا القضية كانت تحالفاً من الاستعمار وأعوان الاستعمار والصهيونية العالمية ضدنا نحن العرب.

ونحن اليوم نقول أن لابد لشعب فلسطين من أن يعود إلى وطنه وأن يسترد حقوقه، وحينما نقول ذلك – أيها الإخوة – فإننا لا نرفع الشعارات فقط أو نرفع الهتافات؛ لأننا إذا قلنا هذا فنحن نعنى ما نقول، الشعب العربى فى كل مكان

يقول لابد لشعب فلسطين من أن يعود إلى فلسطين وأن يسترد حقوقه؛ إذًا علينا أن نعمل بكل طاقتنا حتى نحقق هذا الهدف الكبير.. هدفكم أنتم شعب فلسطين وهدفنا نحن الشعب العربى الذى رأى فى قيام إسرائيل الخطر الذى يتهدد وجوده ويتهدد قوميته؛ فإذًا علينا أن نعمل وأن نخطط وأن نرتب؛ حتى لا نلقى المأساة التى لقيناها فى عام ٤٨.

إننا حينما نقول سنعود إلى فلسطين أرضنا؛ فمعنى هذا أننا نواجه الاستعمار والصهيونية، ومعنى هذا أننا نواجه الاستعمار وأعوان الاستعمار، ومعنى هذا أننا لابد أن نحارب الاستعمار وأعوانه ثم نحارب الصهيونية، معنى هذا - أيها الإخوة - أن نعرف ما هى أسلحة الاستعمار وما هى أسلحة أعوان الاستعمار.

وقد مرت بنا التجارب قبل ٤٨ وبعد ٤٨، هذه التجارب التى دلتنا على أسلحة الاستعمار وأعوان الاستعمار فى فلسطين وفى خارج فلسطين، كان الاستعمار يعتمد على سلاحه الرئيسى، وهو سلاح الدس والتفرقة فى داخل فلسطين.. كان هناك دس وكانت هناك تفرقة، وفى جميع أنحاء الأمة العربية كان هناك دس وكانت هناك تفرقة، وكان الاستعمار يرى فى هذا السلاح الرئيسى الذى يمكنه من أن يضعنا فى داخل مناطق النفوذ، وأن يسيطر على مقدراتنا، وأن يبقينا على درجة كبرى من الضعف، وأن يُمَكِّنَ لليهود وللصهيونية من فلسطين.

كانت هذه خطة الاستعمار، ولم نتنبه بل تنبهنا، ولكن كانت صحوتنا تهب لترقد مرة أخرى، قامت ثورات فى فلسطين وقامت ثورات فى أنحاء العالم العربى، ولكن ماذا كانت النتيجة؟ تغلب علينا الاستعمار وتغلبت علينا الصهيونية، واستخدم الاستعمار أعوانه من الخونة ليجعلهم خناجر فى ظهورنا وصدورنا.

هذه هى العوامل التى أدت إلى نكبة ٤٨، إذا بحثناها ودققنا فيها نستطيع أن نعرف ما هى العوامل التى تمكننا من أن نسترد حقوقنا؛ لابد أن نتخلص كلية

من الاستعمار، وكل نفوذ له؛ لأن الاستعمار منذ الحرب العالمية الأولى هو الذى أصابنا بهذه النكبة، ثم لابد أن نتخلص من أعوان الاستعمار جميعاً، ثم لابد أن نعمل على أن نتحد ونكون قوة وطنية قومية واحدة، ثم أن نعمل على أن نوحد الأمة العربية.

إننا إذا نظرنا اليوم إلى إذاعات إسرائيل.. إن إذاعات إسرائيل لا هم لها إلا التفرقة، تفرقة الأمة العربية، وتفرقة الشعب العربى، وكانوا فى سنة ٥٦ حينما اعتدوا علينا فى مصر - العدوان البريطانى - الفرنسى - الإسرائيلى - كانوا يقولون إن هذه حرب وقائية حتى يدمروا الأسلحة التى حصلنا عليها وحتى يمنعوا الوحدة العربية من أن تصبح حقيقة واقعة.

إذاً علينا أن نقاوم الاستعمار وأعوان الاستعمار، ثم علينا أن نقاوم كل أسباب الدس والتفرقة، ثم علينا أن نتجرد جميعاً فى وطننا، ونكون وحدة وطنية فى فلسطين، شعب فلسطين يكون وحدة وطنية، ثم علينا بعد هذا أن نتنبه لألاعيب الاستعمار والصهيونية ضد دعوة القومية العربية والوحدة العربية، فإن الوحدة العربية هى المسمار الأكبر فى نعش الاستعمار ونعش الصهيونية.

ثم علينا - أيها الإخوة - أن نبحث عن مصادر القوة بكل معانيها، القوة ليست فى الأسلحة فقط، القوة أيضاً فى التصنيع وفى العمل الجدى الكبير.

ونحن اليوم - أيها الإخوة - نسير فى جمهوريتنا على هذا السبيل، نقضى على الاستعمار وأعوانه، ثم نقيم فى جمهوريتنا وحدة قومية وطنية، ثم نعلن أننا دعاة وحدة، ثم نسير فى طريق القوة سواء فى الميدان المدنى الصناعى، أو فى الميدان العسكرى؛ لأن القوة التى حرمنا منها فى الماضى هى عمل أساسى لنا اليوم؛ حتى لا تتكرر مأساة فلسطين، وحتى نستعيد حقوق شعب فلسطين فى فلسطين.

ذلك - أيها الإخوة - ذلك هو طريقنا لاستعادة حقوقنا وحقوق العرب فى كل مكان.. هى حقوقنا، حقوقكم فى فلسطين هى حقوق الشعب العربى فى كل

وطن عربى، حقوقكم فى فلسطين هى أمانة فى عنق الشعب العربى فى كل بلد عربى، على هذا الأساس نسير لنسترد حقوقنا، ولن نتردد أبداً، ولن نخاف أبداً، ولن نساوم فى حقوقنا؛ لأن المساومة فى الحقوق هى أولى وسائل العبودية، ولن يستعبدنا الاستعمار ولن تستعبدنا الصهيونية أبداً، بل سنقاوم ونقاوم ونكتل ونكتل حتى نحرر بلاد العرب كلها من الاستعمار.

وإن الجمهورية العربية هى طليعة؛ طليعة للكفاح العربى، وقاعدة للكفاح العربى، وهى فى هذا - وهى تأخذ دور الطليعة وهى تأخذ دور الكفاح - إنما تأخذ المسئوليات الكبار التى تكلفها العرق والدم والجهد، وهى فى هذا أيضاً طليعة لكفاحكم أنتم شعب فلسطين؛ من أجل استرداد حقوقكم، ومن أجل استرداد بلدكم، ولن ترهبنا الصهيونية ولن يرهبنا الاستعمار؛ لأننا نعتمد على الله. والله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

١٩٦١/٣/٣

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

فى حفل توزيع سندات التمليك

على بعض المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعى فى سوريا

■ **أيها الإخوة المواطنون:**

حينما قامت الجمهورية العربية المتحدة، كان معنى قيامها يتمثل فى نفس كل فرد من أبناء الجمهورية.. وحينما قامت الجمهورية العربية المتحدة كان معنى هذا لنا جميعاً أننا نندفع فى ثورة عربية سياسية اجتماعية. وحينما وقف الرئيس شكرى القوتلى ليعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة، كان بهذا يعلن بدء الثورة العربية السياسية الاجتماعية.. وكان بهذا يسير مع مخطط جهاده الطويل؛ من أجل الاستقلال ومن أجل تثبيت الاستقلال.

فالاستقلال فى حد ذاته وسيلة من أجل إقامة حياة حرة كريمة. والدفاع عن الاستقلال أيضاً فى حد ذاته وسيلة من أجل الدفاع عن العدالة الاجتماعية، ومن أجل العمل على قيامها.

كان هذا هو المعنى الكبير لقيام الجمهورية العربية المتحدة؛ ففى المحيط العربى أعلنا أننا نرفع راية القومية العربية، وأننا دعاة وحدة، وأن القومية العربية فى معناها تحرير كل وطن عربى وكل فرد عربى.. سياسيًا واجتماعيًا.

وحينما أعلنا أن سياستنا، هى التخلص من الاستغلال بكل معانيه.. الاستغلال الاقتصادى، والاستغلال الاجتماعى، إنما كنا نعنى أننا نهدف إلى التخلص مما ورثناه فى الماضى؛ لأننا ورثنا فى الماضى أوضاعاً فرضت علينا سواء فى هذا الأوضاع السياسية، أو الأوضاع الاقتصادية، أو الأوضاع الاجتماعية.

وكان للاستعمار طوال السنين الماضية الأثر الكبير فى تكوين مجتمعنا.. فقام الإقطاع، وقام التحكم، وقام الاستغلال، وظهر تفاوت الطبقات تفاوتاً كبيراً.

كان الاستعمار يعمل دائماً على أن يعم البلد تقسيماً اجتماعياً، حتى يستطيع أن يتحكم فى الأمة، وكان الاستعمار يحاول دائماً أن يضع الثروات، وأن يضع مراكز القوى فى أيد قليلة؛ وبهذا يفقد الشعب مقوماته؛ لأنه يكافح ويكافح من أجل حياته، ثم لا يجد الحرية الحقيقية التى تمكنه من أن يطمئن على يومه وعلى غده، ولا يجد الحرية الحقيقية التى تجعله يطمئن على مستقبل أبنائه.

كان الاستعمار يعمل بكل وسائله على أن تبقى ثروات البلاد فى أيد قليلة، وعلى أن يبقى الشعب عاملاً من أجل خدمة هذه الثروات. وبهذا أصبحت جموع الشعب عاملة من أجل فئة قليلة من الناس تأخذ أجرها وتأخذ ناتج عرقها وناتج جهدها، فكانت الجمهورية العربية المتحدة هى الانطلاقة العربية نحو ثورة عربية، وثورة اجتماعية، وثورة سياسية.

وإننا حينما أعلنا أننا نهدف إلى قيام مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، ترفرف عليه الرفاهية، لم نكن بأى حال من الأحوال نطلق الشعارات، ولكنا كُنَّا نعنى ما نقول؛ لأننا كنا نؤمن أن الديمقراطية ليست أن نحصر الناس فى كل خمس سنوات ليذهبوا إلى صناديق الانتخابات للتصويت، ولكن الديمقراطية الحقة، هى أن يتقاسم أبناء البلد الواحد ثروات هذا البلد.

فلا يقتصر استغلال هذه الخيرات على فئة قليلة من الناس تجد لنفسها ولأبنائها كل ما تريد، ثم تحرم الغالبية العظمى من أبناء الشعب من كل الحاجات

الضرورية التى تريدها، ثم يحرم الشعب بأكمله؛ نتيجة لهذا من التطور والتنمية ليبنى وطنه، ويبنى مستقبله من أجل أبنائه.

فكانت أولى الخطوات التى اتخذت بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، تصفية الإقطاع.. ولم نكن بهذا العمل نحقد على فرد أو على عائلة أو على مجموعة من الناس، ولكننا كنا نحس أن لمجموع الشعب علينا حقًا، أن نرد له حقوقه، وأن نقيم بين أرجائه المساواة، وألا تكون فى البلاد طبقة من السادة وطبقة من العبيد؛ لأن الجمهورية العربية المتحدة قد قامت لتجعل من كل أبنائها سادة.

كان هذا - أيها الإخوة - هو المعنى العميق لقيام الجمهورية العربية المتحدة، وكان هذا هو المعنى العميق لقانون الإصلاح الزراعى.

لم نكن نستهدف الانتقام، ولكنا كنا نستهدف العدل.. لم نكن نستهدف شخصاً من الأشخاص، ولكنا كنا نستهدف الرفاهية للأمة وللشعب.. لم نكن نستهدف بأى حال من الأحوال أن نغتصب حقوق إنسان، ولكنا كنا نستهدف أن نرد الحقوق إلى أصحابها.

هذا هو معنى قانون الإصلاح الزراعى، أوضاع ورثناها.. أوضاع فرضت علينا فرضاً، طبقية متمكنة فى هذه الأمة؛ فكان لزاماً علينا أن نعيد العدالة إلى نصابها، فكان لزاماً علينا أن نحيل الأجراء إلى ملاك حتى يتحرر الفرد؛ فلاقيمة للحرية أبداً إلا إذا تحرر الفرد، فالبلد الذى يعلن أنه بلد حر، وأفراده فى نفس الوقت لا يجدون قوت يومهم أو قوت غدهم ولا يطمئنون على يومهم أو على مستقبلهم لن يمكن بأى حال أن يكونوا أحراراً؛ لأن حريتهم، حريتهم فى القول أو حريتهم فى العمل، إنما تعنى لهم التهديد فى رزقهم والتهديد فى غدهم والتهديد فى مستقبل أبنائهم.

حريتهم معناها أنهم إذا مارسوها لن يستطيعوا أن يبقوا فى الأرض؛ لأن للمالك الحق المطلق فى إبقائهم أو فى طردهم.. ومعنى هذا أن هذه الحرية حرية

زائفة؛ لأنها حرية صاحب الأرض فى أن يستعبد الأجراء وفى أن يسوقهم إلى صناديق الانتخابات، وفى أن يجبرهم على أن يصوتوا لصالحه أو يطردهم طرداً من الأرض التى يعملون فيها.

ليست الحرية أبداً - أيها الإخوة - ليست الحرية هى إطلاق شعارات الحرية، ولكن الحرية هى أن نحرر الفرد؛ لأن الفرد إذا تحرر، يستطيع أن يعلن بملء فمه ما يريده وما يفتعل فى نفسه وفى قلبه.

وهذا هو تطبيق أساسى للحرية.. ملكية الأرض معناها أن الفلاح المالك أصبح سيد نفسه، سيد يومه وسيد غده. أصبح عمله هو سيده فقط ولا يوجد سيد آخر عليه. أصبح يجد فى نفسه الحرية لأن يتكلم وأن يعمل وأن يقول لا أو يقول نعم؛ لأنه إذا قال لا فلن يهدد فى أرضه وفى عائلته، وإذا قال نعم فلن يهدد فى أرضه وفى عائلته لأنه مالك للأرض، وإذا تحرر الفرد أصبح البلد حراً.

ليست الحرية أن نسوق العبيد إلى صناديق الانتخابات، ولا الحرية لهم فى أن يقولوا نعم أو لا؛ لأن السيوف سلطت على رقابهم بالإرهاب وبالتهديد فى مستقبلهم. وإنما الحرية أن نحرر الفلاح ونحرر العامل ونحرر كل مواطن، فإذا تحرر كل مواطن فإن البلد يصبح حراً، وإذا قال البلد أنه حر فهو حر حرية حقيقية لا حرية زائفة.

هناك الكثير من البلاد التى تعلن أنها ديمقراطية أو حرة وليس للديمقراطية الحقيقية إلا المظهر، أن يساق أبناء الشعب إلى صناديق الانتخابات، ويقولون هذه حرية سياسية.

وأين الحرية الاجتماعية أو الحرية التى تطمئن الفرد على مستقبله وعلى رزقه؛ حتى يستطيع أن يعلن رأيه بحرية؟!

هذا ما طبقناه فى جمهوريتنا، نحرر الفرد حتى تكون الحرية ثابتة راسخة بين أبناء الأمة، نحرر الفرد حتى تكون ديمقراطيتنا نابعة من كل فرد من أبناء أمتنا.. نحرر الفرد حتى لا تكون الديمقراطية قاصرة على فئة قليلة تتحكم بقوتها

وبإقطاعها وبرأس مالها، وحتى لا تكون الأغلبية ثابتة تسير، فإذا رفضت فإنما يفرض عليها أن تسير فرضاً.

إن جمهوريتنا اليوم تسير فى طريق إعادة تكوينها؛ تكوينها السياسى وتكوينها الاجتماعى والاقتصادى، حتى تقوم بين ربوع جمهوريتنا الديمقراطية الحقيقية لا الديمقراطية الزائفة التى يتحكم فيها قلة من الناس، والتى يساق فيها الشعب بديكتاتورية الإقطاع وديكتاتورية رأس المال، وبالنفوذ والتحكم والسيطرة.

لا ديكتاتورية للإقطاع، لقد قضينا عليها وأقمنا العدالة الاجتماعية وأصبح العامل الأجير، الفلاح الأجير، مالكاً يشعر بحريته. ولا ديكتاتورية لرأس المال؛ لأن الحكومة تشعر أن عليها واجباً تجاه الشعب حتى تحميه من كل نوع من أنواع الاستغلال، وأن رأس المال يجب أن يكون فى خدمة الشعب وفى خدمة أهدافه الاجتماعية.

ولا يصح لأى فرد أن يستغل هذا الشعب بأى حال من الأحوال؛ لأن الحرية التى يتمتع بها الفرد لها حدود تجاه رأس المال، إن الحرية التى يتمتع بها رأس المال لها حدود تجاه استغلال الفرد.

هذا هو مجتمعنا الذى نريد أن نبنيه والذى نريد أن نخططه بأنفسنا ولايخططه لنا الغريب. لقد خطط الاستعمار لنا فى الماضى الحدود التى نسير فيها، ثم ورثنا هذا التخطيط جيلاً بعد جيل وعاماً بعد عام.

والآن أتت الفرصة – أيها الإخوة المواطنون – لنخطط مجتمعنا كيفما نريد.. كيفما نريد لصالح هذا الشعب ولصالح الفرد، لا لصالح فئة قليلة من الناس ولا لصالح حزب من الأحزاب ولا لصالح أتباع حزب من الأحزاب، بل لصالح الأمة كلها ولصالح الشعب جميعه.

هذه هى حريتنا وتلك هى ديمقراطيتنا، وقد يقوم بعض الناس ليقاوموا هذه الحركة الإصلاحية، بل هذه الثورة الاجتماعية، ولكنا نقول لهم، إن هذه الثورة

الإصلاحية ستسير فى طريقها بإذن الله لأنها تنبع من قلوب هذا الشعب ومن كفاحه ومن دماء شهدائه؛ لأن الذين قتلوا فى سبيل الاستقلال والذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل تدعيم الاستقلال، إنما كانوا يهدفون بهذه التضحيات أن يقيموا بين ربوع هذه الأمة العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.. الذين ضحوا فى الماضى والذين حاربوا لطرد فرنسا والذين قاوموا من أجل تثبيت الاستقلال، إنما كانوا يريدون أن يروا بين ربوع هذه الأمة العدالة الاجتماعية.

ولهذا.. فإن المقاومة التى تلاقيها جمهوريتنا من الخارج، من الاستعمار ومن أعوان الاستعمار، إنما تنصب على ثورتنا الاجتماعية. ولا يمكن لنا بأى حال من الأحوال أن نفرق بين هذه المقاومة وبين ما يتصوره الاستعمار وأعوان الاستعمار من الأثر الكبير لثورتنا الاجتماعية فى جميع أجزاء المنطقة التى نعيش فيها؛ لأن الفرد فى أى بلد من البلاد يريد لنفسه الحرية والعدالة والمساواة، والفرد فى أى بلد من البلاد سينظر إليكم هنا فى هذه الجمهورية العربية المتحدة، ويرى الفلاح الذى كان يعمل عاملاً أجيراً أصبح مالكاً وأصبح سيد نفسه.

ولكن قوة هذه الجمهورية - أيها الإخوة - فى قوة شعبها المكافح المناضل من أجل العدالة الاجتماعية.

وحينما قضينا على الإقطاع ووزعنا الأرض آلينا على أنفسنا أن نزيد الأرض؛ حتى يكون هناك مزيد من الأرض ليوزع على الفلاحين.

وفى خطتنا الزراعية للسنوات الخمس إصلاح ٢٥٠ ألف هكتار، وستكون سياستنا أن توزع هذه الأرض المستصلحة على الفلاحين، لكل عائلة ٨ أو ١٠ هتكارات حتى نحرر المزيد ثم نحرر المزيد وحتى يصبح لكل فلاح أرضه، التى يملكها ويوزعها وحتى يطمئن كل فلاح على نفسه وعلى يومه وعلى غده.

وقد جَرَّبْنا هذا – أيها الإخوة – فى الإقليم الجنوبى، فحينما أخـذنا الأرض ووزعناها، قالوا: أن ناتج الأرض سينخفض، ولكن ناتج الأرض قـد زاد؛ لأن الفلاح الذى كان يعمل لسيده أصبح يعمل لنفسه.

وهنا فى هذه الفترة القصيرة من تطبيق الإصلاح الزراعى، رأينا كيف أن ناتج الأرض قد زاد.

إن الفلاح يعرف مسئوليته وإن الفلاح قد وصل إلى نتيجة بعـد كفـاح دام آلاف السنين، فالكفاح من أجل تنمية الأرض لم يكن كفاحاً جديداً بل كان كفاحـاً قديماً بدأ منذ الخليقة؛ من أجل العدالة والحرية والمساواة. وبعـد هـذا الكفـاح الطويل نرى اليوم أننا فى هذا الجيل نتمتع بالنتيجة.

لقد حققنا الغرض الذى حارب وكافح من أجله الآباء والأجـداد.. كـافحوا كفاحاً طويلاً، كافحوا ضد الإقطاع وضد الاستعباد، ولكنهم لم يتمتعـوا بنتيجـة كفاحهم. واليوم نتمتع نحن بنتيجة هذا الكفاح حينما تعود الأرض إلى أصـحابها الحقيقيين، إلى الفلاحين العاملين.

أيها الإخوة:

وكان لزاماً علينا – نحن حكومة هذه الجمهورية – أن نستجيب دائمًا مـع أمانى هذا الشعب، ذلك أن هذا الشعب كافح دائماً من أجل عدالة اجتماعية ومن أجل القضاء على الاستغلال والاستثمار وكان لزاماً علينـا أن نعيـد تخطـيط جمهوريتنا حتى نضمن أن العدالة تسير فى طريقها. لا اسـتغلال ولا سـيطرة ولاتحكم ولا نفوذ.

وكان القطاع التالى الذى اتجه إليه اهتمامنا هو قطاع التعـاون، فالتعـاون لازم للزراع حتى يتخلصوا من المرابين، والتعاون هو أسـاس رئيسـى فـى جمهوريتنا، ففى قطاع الزراعة سار التعاون لا للأراضى التى وزعت فقط ولكن لكل الأراضى، على أساس خطة خمسية يشمل بعـدها التعـاون كـل أنحـاء الجمهورية، التعاون الزراعى الذى يمكن الفلاح من أن يحصل على القـروض

بدون فائدة عالية، والذى يمكن الفلاح من أن يحصل على البذور وعلى السماد وعلى كل متطلباته بدون ربح عال، والذى يمكن الفلاح من أن يبيع محصوله وإنتاجه بدون استغلال وبدون استثمار.

هذا قطاع التعاون من ناحية الزراعة... ثم بعد هذا اتجهنا إلى باقى القطاعات، وكان أهم قطاع فى جمهوريتنا هو القطاع المالى، القطاع المصرفى، وقد جربنا فى الإقليم الجنوبى كيف كان القطاع المصرفى يؤثر علينا تأثيراً كبيراً.. وكيف كانت المصارف الأجنبية لا تتماشى مع السياسة التى نريدها ومع الأهداف التى نسعى إلى تحقيقها لأنها كانت تأخذ تعليماتها من الخارج.

وكان من الواضح لنا أن لابد من أن ننظم هذه المصارف حتى نستطيع أن نسير فى خطتنا وفقاً لأهداف هذا الشعب، ونظمنا المصارف فى الإقليم الجنوبى وتخلصنا من المصارف الأجنبية تخلصاً كاملاً وأصبحت المصارف الآن أساساً رئيسياً فى أيدى الوطنيين من أبناء الإقليم. وسرنا بهذا ونجحت هذه الخطة بل إن الودائع قد زادت والأرباح قد زادت. وسارت الأمور من أجل الصالح العام للشعب ومن أجل الصالح العام للمواطنين.

وكان علينا أن ننظر إلى وضعنا المالى ووضعنا المصرفى فى هذا الإقليم. وكانوا يقولون: إن الحرية الاقتصادية لازمة لنا فى هذا الإقليم، ولكنا درسنا دراسات طويلة، وكان هدفنا هو التخلص من سيطرة رأس المال وإقامة عدالة إجتماعية والقضاء على الاستغلال.

فماذا كان يجرى؟ كان أى فرد يستطيع أن يحصل على ناتج عمل هذا الشعب وعرقه ويرسله إلى الخارج ويستخدمه فى الخارج.

وكان معنى هذا أن ثروتنا التى نحصل عليها فى كل عام نتيجة لعملنا، ونتيجة لجهدنا، لا نبقيها فى بلدنا لنستثمرها؛ من أجل مستقبلنا ومن أجل أبنائنا، ولكنا نترك الباب مفتوحاً حتى تخرج هذه الأموال، وتستخدم فى بلاد أخرى، وتبذر فى مصاريف لا تعود على هذا الشعب بالخير.

وكان هذا وضعاً شاذاً؛ لأننا إذا أردنا فعلاً أن ندعم هذا الاستقلال ونثبته، وأن نقيم بين ربوع جمهوريتنا عدالة اجتماعية، فلابد أن نعمل ونعمل ونعمل باستمرار. ولن نستطيع أن نحصل على الحياة التى نريدها فى وقت قصير، ولكنا نستطيع أن نطور هذه الحياة، ونستطيع أن نضع أساس هذه الحياة، ثم نستطيع أن ننطلق بمجتمعنا إلى المجتمع السعيد الذى ترفرف عليه الرفاهية. وترك الأموال لتخرج من البلاد لا يمكننا بأى حال من الأحوال من أن نحقق هذه الأهداف؛ لأننا إذا أردنا أن نحققها، فعلينا أن نسير وفق خطط موضوعة، وفق خطط مرسومة لا لصالح فرد أو أفراد أو حزب أو أحزاب أو فئة قليلة، ولكن لصالح هذا الشعب العامل المكافح.

وكان لزامًا علينا أن لا نستجيب لعوامل الضغط التى يندفع بها أصحاب المصالح، بل نستجيب لمصلحة هذا الشعب الذى يعمل ويكافح من أجل الإنتاج. فكان القرار الذى صدر بالرقابة على النقد؛ للحفاظ على أموالنا وناتج عملنا وعرقنا فى داخل جمهوريتنا؛ حتى نبنى ونبنى وحتى ننمى، وحتى ننفذ الخطة التى رسمناها، وحتى نضاعف الدخل فى عشر سنوات.

ولا يوجد فى العالم بلد من البلاد يسمح بأن يخرج أمواله ويتركها بدون رقابة، ويكون اقتصاده متروكاً على الغارب. لا يوجد بلد فى العالم بهذا الحال إلا بلد واحد أو بلدان، ولكن الاقتصاد فيها غير مبنى على الإنتاج، أما نحن فالاقتصاد فى بلدنا مبنى على الإنتاج.

كان لزامًا علينا أن نخطط.. نخطط كل شئ. ماذا نستورد أو ماذا نصدر؟ ماذا نبنى؟ وماذا سيكون حالنا بعد عام؟ ما هى القوى العاملة التى تحتاج إلى عمل بعد عام أو عامين أو ثلاثة أعوام؟ ولزاماً علينا أن نوفر لهؤلاء الناس العمل الشريف، ولا يمكن لنا أن نوفر لهم العمل الشريف، إلا إذا توسعنا فى التنمية فى جميع القطاعات.. توسعنا فى الصناعة وفى الزراعة وفى التجارة وفى المواصلات، وفى كل القطاعات الأخرى.

هذا هو سبيلنا للحصول على العمل الشريف، وهذا هو سبيلنا لتدعيم الحرية التى أقمناها بين ربوع جمهوريتنا.

إذًا، ترك الاقتصاد على الغارب لا يحقق منفعة إلا لفئة قليلة. أما الشعب فيحرم من كل شيء.

هذا ما سموه بحرية الاقتصاد وهو حرية خروج الأموال، والحرية فى أخذ ثرواتنا وناتج عملنا، وحرمان البلد منها.

ونحن قررنا أن نسير فى الاقتصاد الموجه، وأن تدخل الدولة فى العمل فى جميع القطاعات. وقلنا: إننا نترك لرأس المال الخاص قطاعاً فى الخطة ليعمل فيه، وكلنا على استعداد لأن ننفذ كل شئ.. وعلى استعداد لأن ننفذ النصيب الأكبر، وقلنا: إن لرأس المال الخاص أن يشترك مادام لا يعترض مع مبادئ جمهوريتنا فى الاقتصاد الموجه؛ لأننا إذا أردنا أن نبنى هذه الجمهورية، لابد أن نسير فى الاقتصاد الموجه، ولابد أن نستخدم كل قرش نحصل عليه من ناتج عملنا فى التنمية وفى التخطيط.

هذا هو السبيل لبناء جمهوريتنا وتخطيطها، فكان علينا أن نصدر قرار رقابة النقد الذى يحمى أموالنا من الخروج إلى الخارج، والذى يبقيها فى داخل بلدنا لنستثمرها لمنفعة هذا الشعب بمجموعه.

وكان الدرس الذى اتخذ فى هذا القرار درساً ينبئ بالخطورة الكبرى؛ لأن الأموال استثمرت فى الخروج من البلاد، ولأن حصيلتنا من القطع النادر كانت دائماً فى انخفاض.

وفى اليوم الذى أصدرت فيه هذا القرار، كانت حصيلتنا من القطع النادر ٢٥ مليون ليرة سورية، ٢٢ مليون ليرة سورية كانت قروضًا من الخارج؛ أى إن حصيلتنا فى هذا اليوم كانت ٣ ملايين ليرة سورية.

وكان هناك طلبات للاستيراد بما يقرب من ٥٠ مليون ليرة سورية؛ أى إننا كنا فى موقف خطير.

عملتنا الصعبة فى انخفاض أو القطع النادر فى انخفاض، وطلباتنا تزيد بالكثير عما يوجد لدينا من القطع النادر.

وكانوا يقولون إن السوق الحر فيه متسع لمن يريد أن يشترى القطع النادر، ولَكِنَّا رأينا السوق الحر رفع القطع النادر، وكان هذا يعنى رفع الأسعار.

ومن الذى يتأثر بارتفاع الأسعار؟ المواطن العادى، الفرد العادى، فكلما ارتفعت قيمة القطع النادر، ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة لليرة السورية، ترتفع الأسعار ومن الذى يدفع؟ ومن الذى يئن من ارتفاع الأسعار؟ الشعب الذى يعمل ويكافح من أجل بناء هذه الجمهورية.

كان علينا أن نضع حَدًّا لهذه الفوضى التى يسمونها بالاقتصاد الحر، وكان علينا أن نعمل على إقامة النظام السليم؛ فالبلد الذى يريد أن يبنى نفسه لابد أن ينفق الأموال الكثيرة من أجل البناء.

وقلنا فى هذه الأيام بعد دراسات طويلة: أن لابد من أن نصدر قرارًا بالرقابة على النقد حتى نبقى الأموال فى البلاد، وحتى نبقى الأسعار فى مستواها العادى، وحتى نقضى على الاستغلال.

واليوم بعد هذا، عندنا من القطع النادر هنا فى الإقليم السورى ٤٨ مليون ليرة، هذا يكون أيضاً جزءاً صغيراً، ولكنى أريد أن أقول: إن الجمهورية العربية المتحدة ، جمهورية واحدة، يتكفل كل إقليم فيها لحاجة الإقليم الآخر، إذا احتاج.

وهذا هو أول أساس من أسس وحدتنا؛ لأننا حينما أعلنا الوحدة كنا نعنى أنها وحدة، وأنها جمهورية عربية موحدة، لا جمهوريتان بل جمهورية موحدة، يشعر كل فرد فيها بالتكافل مع أخيه، وعلى هذا الأساس جابهنا الموقف فى السنين الماضية.

لقد سمعنا إشاعات مغرضة أطلقوها، قالوا: إننا أخذنا احتياطى الذهب من الإقليم السورى إلى الإقليم الجنوبى، واحتياطى الذهب فى الإقليم السورى ٦٥

مليون ليرة، لم نستخدم أى جزء من هذا الاحتياطى، ولكنا نعتبره احتياطى أخير، وهذا الاحتياطى موجود هنا فى البنك المركزى.

احتياطى الذهب فى الإقليم الجنوبى - فى مصر - ٦٥ مليون جنيه، وهذا الاحتياطى لم نستخدم منه جنيهًا واحدًا فى أقسى الأيام، فى أيام الحصار الاقتصادى وفى أيام الضغط الاقتصادى، وفى الأيام التى كان فى يدنا فقط ٤ ملايين جنيه بعد تأميم قناة السويس.

إذًا، جمهوريتنا قادرة على أن تجابه كل ظرف من الظروف، ولا داعى للقلق بأى حال من الأحوال.

فى السنين الماضية.. فى السنين الثلاث الماضية، كلنا نعلم أننا قابلنا هنا فى الإقليم السورى سنوات قحط، وفى صادراتنا نقص.. كلنا نعلم هذا.

وفى هذه الأيام لم يتأخر الإقليم الجنوبى فى أن يساهم؛ لأنه يؤمن بأن الجمهورية كفالة بين كل مواطن وأخيه.

ومن أول سنة من سنين الوحدة، كان هناك قحط فى سوريا ولم يكن هناك قحط فى مصر.. وساهم الإقليم المصرى بما يستطيع فى هذه الأيام.. ساهم فى الموازنة العامة بعشرة ملايين من الجنيهات يعنى بـ ١٠٠ مليون ليرة من أول سنة. وساهم فى النقد الأجنبى بمثل هذا القدر تقريباً.. فى السنة الأخيرة ساهم بما يقرب من ٥٠ مليون ليرة بالقطع النادر لمعاونة الإقليم الشمالى فى مجابهة احتياجاته، ولم نشأ أن نجعل من هذا موضوعاً من المواضيع، ولكن كنت أشعر فى وقت من الأوقات أن هذه المساهمة ليس فيها شىء من العدل لماذا؟ لأن الوضع الاقتصادى الحر، أو الفوضى الاقتصادية التى كانت تتبع فى الإقليم الشمالى، كانت تعنى أن القطع النادر يمكن أن يتسرب إلى الخارج.

فكان معنى هذا، أننا إذا حولنا القطع النادر من القاهرة إلى دمشق، أننا نفقد المعنى الذى نريد أن نبنى على أساسه جمهوريتنا، ونوفر حاجتنا؛ من أجل التصنيع، ومن أجل التنمية.

أما اليوم بعد هذا القرار فإن الجمهورية العربية المتحدة تتكاتل بإقليميها من أجل مقابلة كل الظروف، ولا خوف علينا هنا فى دمشق من نقص فى القطع النادر؛ لأن القاهرة تعطى دمشق ودمشق تعطى القاهرة.. هذا هو معنى جمهوريتنا.

وهذا – أيها الإخوة – هو المعنى المتين الراسخ لوحدتنا. وإذا قابلت الإقليم المصرى فى سنة من السنين سنة من القحط، وكان هناك وفر أو زيادة فى النقد الصعب أو فى القطع النادر فى الإقليم الشمالى، فأنا واثق من أن كل فرد من أبناء الإقليم الشمالى يؤمن بالتكافل وأننا جمهورية واحدة، وإذا تأثر منا إقليم فإنه يؤثر على الجمهورية بمجموعها.

ونحن فى الإقليم الجنوبى، نحصل من قناة السويس على ٥٠ مليون جنيه يعنى ٥٠٠ مليون ليرة سنوياً بالقطع النادر.

هذا ناتج عملية تأميم قناة السويس، معنى هذا هو أننى أريد أن أتكلم بوضوح فى هذه الأمور؛ لأنى أريد من كل فرد من أبناء جمهوريتنا أن يكون على بينة من كل شىء.

لن نقابل أزمة فى القطع النادر، ولن نقابل أزمة فى التمويل ولكنا سنبنى وسننمى وسننفذ برنامج التنمية الذى تقرر، وهو يحتاج إلى ٢٧٢٠ مليون ليرة فى هذه السنوات الخمس حتى نضاعف الدخل فى عشر سنوات وحتى نخلق المزارع والمصانع والعمل الشريف لأبنائنا. مين اللى بيحتاج لهذه التنمية؟ من الذى يحتاج إليها؟ يحتاج إليها كل فرد من أبناء هذه الطبقات التى لم تورث وهو الغالبية الكبرى من أبناء هذا الشعب.. هؤلاء الذين رصيدهم الوحيد عملهم؛ من أجل يومهم ومن أجل غدهم، هؤلاء الذين يريدون لأبنائهم العمل الشريف، هؤلاء الذين يريدون لبلدهم التنمية والتطور.

وكان علينا بعد هذه الخطوة التى اتخذت أن نبحث باقى قطاعات الاقتصاد فبحثنا قطاع المصارف فماذا وجدنا.. ماذا وجدنا فى قطاع المصارف؟ لقد

وجدنا أن قطاع المصارف تتمثل فيه سيطرة أجنبية بدرجة كبيرة. وقطاع المصارف كما نعرف جميعاً، يمثل عاملاً أساسيًا في اقتصاد هذا الشعب وتوجيهه، ويمثل أيضًا سلاحًا رهيبًا إذا وجه ضد أهداف هذا الشعب؛ لأن أى مصرف من المصارف يكون رأس ماله مليون ونصف مليون ليرة ولكن بعد هذا يكون عند هذا المصرف من الودائع ما يزيد عن ٥٠ أو ٦٠ مليون ليرة.

ما هى هذه الودائع؟ هى أموال هذا الشعب، أموالكم أنتم..

إذًا الذى يضع رأس مال لمصرف بمليون ونصف ليرة يستطيع أن يتصرف بعد هذا بخمسين أو ستين مليون ليرة، وهذه الأموال ليست أمواله ولكنها أموال الشعب.

وكان لزامًا علينا أن نطمئن إلى أن توظيف هذه الأموال لابد أن يسير من أجل مصلحة الشعب.. لابد أن يسير بتخطيط وطنى لا بتخطيط أجنبى من الخارج.. لا بتخطيط من باريس. نأخذ بنك سوريا - لبنان، بنك سوريا - لبنان لا هو سورى ولا هو لبنانى.. بنك فرنساوى مائة فى المائة. إذًا بيأخذ تعليماته منين؟ بيأخذ تعليماته من باريس. هل باريس بتحبنا يعنى ١٠% واللا ٢٠%؟ لأ.. طبعاً كلنا بنعلم هذا.

إذًا احنا شعب طيب جداً بنسيب باريس تتحكم فينا ويقولوا ده بنك سوريا - لبنان وهو لا يمت إلى سوريا ولا يمت إلى لبنان.. مديره فرنساوى بيأخذ أوامر من "ديجول" واحنا ما بنقدر نعمل أى حاجة.. على أى أساس بنقدر نبنى بلدنا بنبنيه. تيجى للبنك الثانى، البنك الوطنى وأى واحد فيكم يقرأ البنك الوطنى يقول ده بنك وطنى قومى عربى وبعدين بنلاقى رأس ماله فرنساوى ١٠٠% طبعاً هذا وضع لا يمكن أن يستقيم.. وكذلك عدد كبير من البنوك إما هى فروع للبنوك، بنك إنجليزى أو طليانى أو مساهم فيه أجانب أو مركزه الرئيسى فى بيروت والفرع الموجود هنا أو بيضارب من الخارج يا إمَّا بواسطة فرنسا يا إما بواسطة ناس بيشتغلوا لحساب فرنسا.. كان هذا هو الوضع. لغاية النهارده ده

الوضع اللي احنا كنا ماشيين فيه، الوضع الذى سار باقتصادنا وسار فى وضع المصارف عندنا.

وكانت هذه المصارف توظف أكثر من الودائع اللى موجودة عندها.. فى سنة ٥٧ كانت المصارف الأجنبية فى الإقليم السورى توظف ضعف الودائع الموجودة عندها. من الذى كان يدفع الفرق، المصرف المركزى الذى تملكه الدولة؛ أى إن الدولة أيضاً كانت تمول هذه المصارف الأجنبية؛ حتى تستطيع هذه المصارف الأجنبية أن توجه اقتصادنا القومى.

وفى نفس الوقت فى سنة ٥٧، كانت المصارف الوطنية تمول بعشرين فى المائة بس، المصارف الأجنبية بتتمول من المصرف المركزى بخمسين فى المائة والمصارف الوطنية بتأخذ من المصرف المركزى عشرين فى المائة. إذاً الأموال التى كانت تستخدمها هذه المصارف، كانت تمثل الودائع التى أودعها الشعب فيها وتمويل المصرف المركزى لها.

أما رأس المال، نمسك مثلاً بنك سوريا – لبنان، توظيفه هذا العام، فى أول يناير من هذا العام كان ١٠٤ مليون ليرة. رأس ماله مليون ونصف ليرة. الودائع اللى عنده إيه؟ ٤٧ مليون ليرة الفرق مين اللى دفعه، دفعه المصرف المركزى.. ولو أن المصرف المركزى اللى كان بيدفع للبنوك الأجنبية ٥٠% فى سنة ٥٧ للبنوك الوطنية ٢٠% فى سنة ٥٧ بعد الوحدة، نزل من ٥٠% للبنوك الأجنبية إلى ٣٠%.

هذه المصارف هى أساس الاقتصاد وهذه المصارف تستطيع أن تتحكم فى الاقتصاد.. هذه المصارف تأخذ هذه الأموال من المصرف المركزى بفائدة تقدر بـ ٣% ثم تعطيها للناس بفائدة تقدر ٦,٥%.

ومعنى ارتفاع الفائدة إيه؟ معناه أن نسير فى سياسة انكماشية ضد سياسة التنمية ضد السياسة، التى نعمل على أن نضاعف بها الدخل القومى فى عشر سنوات.

وكان لزاماً علينا أن ننظم هذه الأداة الكبيرة لاقتصادنا الوطنى ونضعها فى يد وطنية أمينة، تسير وفق أهداف هذا الشعب ووفق السياسة، التى نعمل من أجلها وهى سياسة التنمية وسياسة الإنتاج، ووفق الخطة التى رسمناها.

وكان لزامًا علينا أيضًا أن نضع كل هذه المصارف فى أيد أمينة، ثم ننظمها بحيث تسير فى سياستنا حتى تتجه فى سياسة الإقراض وسياسة الائتمان وفقًا للصالح العام للشعب.

فسياسة الائتمان وسياسة الإقراض يجب ألا تقتصر على فئة قليلة من الناس الذين تعودوا أو ورثوا أن يعملوا مع هذه المصارف، بل لابد أن تتجه لخدمة الشعب جميعاً حتى لا يتجه إلى المرابين.

فإذا نظرنا إلى سياسة الإقراض الزراعى مثلاً، نجد أن المصرف الزراعى يأخذ قدراً قليلاً يستطيع أن يلبى القليل من حاجة الفلاح، أما باقى حاجات الفلاحين حتى الآن فإن السبيل الوحيد إليها هو المرابين.

ولهذا.. فإننا لابد أن نتجه فى سياستنا حتى نغطى كل حاجة المزارعين، وقطاع الزراعة.

وبالنسبة للناحية العقارية، إننا نتجه إلى إنشاء بنك عقارى حتى يقرض من يريد البناء ومن يريد التشييد بفائدة صغيرة؛ حتى نستطيع أن نوفر للقطاع الخاص والقطاع العام كل ما يحتاج إليه.

لهذا ولكل هذه الأسباب، وجدنا لزاماً علينا أن ننظم هذا القطاع؛ قطاع المصارف، وأن نعرب المصارف الأجنبية لتدار من هنا من دمشق، لا من باريس ولا من أى بلد أخرى.

ولهذا فقد صدر اليوم قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم المصارف فى هذا الإقليم؛ حتى تكون هذه المصارف كلها مصارف وطنية، تعمل من أجل أبناء هذا الشعب جميعاً، وحتى لا تكون هذه المصارف وسيلة للاستغلال، أو حتى لا تتبع هذه المصارف سياسة تتناقض مع سياستنا من أجل التنمية، ومن أجل رفع

الإنتاج، ومن أجل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، وحتى توجه الودائع، ودائع هذا الشعب، إلى الشعب لا إلى فئة قليلة من المستغلين، أو المستثمرين، أو أصحاب النفوذ فى هذه البنوك. هذه الودائع هى ودائع الشعب، وهذه الودائع توجه لمصلحة الشعب، ولا توظف أو تستثمر بواسطة فئة قليلة من الناس.

وليس معنى هذا أن الحكومة ستأخذ هذه الودائع، ولكنا سننظمها لكى تتجه لمنفعة هذا الشعب.. وسنعمل على أن تكون الخدمة المصرفية خدمة سليمة حتى يزيد الإدخار؛ لأننا حينما نقول: إننا نريد أن نضاعف الدخل القومى فى عشر سنوات، وإننا فى الخمس سنوات القادمة نريد أن يستثمر ٢٧٢٠ مليون ليرة، نريد أن نستثمر هذا من أجل من؟ لا من أجل الوزراء، ولا من أجلى، ولا من أجل الحكومة، ولكن من أجل هذا الشعب، ومن أجل أبنائكم، ومن أجل كل فرد منكم.

ونحن لا نملك شيئاً، أنا لا أملك شيئاً والحمد لله، ولا أملك شيئًا فى هذه الجمهورية، لا فى البنوك ولا فى الزراعة ولا فى الصناعة ولا فى التجارة ولا فى أى حاجة. وباعتقد أن الوزراء أيضاً جميعاً على هذا النمط؛ لأن هذا هو السبيل لأنهم وزراء الشعب. كل واحد منهم يعمل من أجل هذا الشعب، غير الكلام اللى كان بيتعرف أنه لما بيجى مثلاً رئيس الوزراء بيعرف يأخذ خدمات من المصارف، احنا لا بنأخذ خدمات من المصارف، ولا بنأخذ خدمات من المصانع، ولا بنأخذ خدمات من أى حد كان.

إذًا معنى هذا إيه؟ مافيش وزير حَيْرُوح يستلف من البنوك.

ولكن هذا القرار للشعب.. لكم.. لكل فرد من أبناء الشعب.

هذا القرار الغرض منه إن احنا ننهى الاستغلال، مليون ونصف يقدر يتصرف فى ١٠٠ مليون.. مليون ونصف ليرة رأس مال فرنساوى، بيقدر يتصرف فى ١٠٠ مليون، لصالح مين؟ لصالح عدد من الناس.

وطبعاً بيميز بعض الناس اللى ساعدوه أو اللى له معاهم مصالح مشتركة، أما النهارده بعد هذا القانون رفعنا رأس المال لـ ٣ مليون ليرة، ولكن الخدمة للشعب بمجموعه، الخدمة وفقًا للسياسة العامة للدولة.

معنى هذا أننا نستطيع أن نخفض الفائدة أيضًا، وإذا خفضنا الفائدة معنى هذا أننا نخدم الصانع والتاجر، ونخدم المزارع، ونخدم كل فرد من أبناء هذه الجمهورية. ومعنى هذا أننا نستطيع أن نزيد الادخار؛ لأننا كلما زدنا الادخار نستطيع أن نزيد التوظيف أو نزيد الاستثمار.

ومعنى زيادة الاستثمار، أننا نستطيع أن نخلق المصانع، وأكثر مما نعمل هذا العام، نعمل فى العام القادم؛ لأن هذه الجمهورية، هى جمهورية تبنى من أجل أبنائها وبواسطة أبنائها، ولا تبنى من أجل فئة قليلة وبواسطة فئة قليلة.

كل فرد من أبناء هذه الجمهورية عليه مسئولية فى بناء هذه الجمهورية. وكل فرد من أبناء الجمهورية يجب أن يشعر أن هذا البناء إنما هو من أجله، ومن أجل أبنائه، لا من أجل الحكام أو من أجل فئة قليلة أو من أجل المستثمرين.

بعد تنظيم المصارف، وقطاع المصارف، بنتجه إلى القطاع التجارى، وبنعلن سياستنا بكل وضوح وبكل صراحة.

فى القطاع التجارى نريد شىء واحد بس من التجار، لا استغلال.. لا رفع للأسعار. ولن نسمح بأى حال من الأحوال لأى فرد أن يستغل أبناء هذه الجمهورية أو يستغل الشعب، ومعنى هذا أننا نعطى التاجر حقه، ولكن احنا أيضًا، نحن الشعب لنا حق، حقنا إن ماحدش يستغلنا، ماحدش يحاول أن يستثمرنا.

يقول بعض الناس، أن هذه السياسة معناها التضييق على التجار، سياسة التصنيع وسياسة الحد من استيراد الكماليات معناها التضييق على التجار. ولكن هذا القول.. قول خاطئ، ليه؟ لأننا إذا ضاعفنا الدخل القومى؛ معنى هذا أننا

نضاعف الأموال التى توجد فى أيد الناس، ومعنى مضاعفة الأموال التى توجد فى أيد الناس أننا نضاعف الشراء، ونضاعف الاستهلاك؛ لأننا إذا أقمنا المصانع، ووظفنا فى هذه المصانع العمال والموظفين، وأخذ العمال والموظفين الأجور، فيصرفون هذه الأجور على المسكن وعلى المأكل وعلى البضائع الاستهلاكية. إذًا القول الذى يقول إن هذه السياسة فيها تضييق على التجارة هو قول خاطئ، فيها تضييق على الاستغلال.

أما التجارة الشريفة فلا يوجد فيها تضييق بأى حال من الأحوال؛ لأننا إذا ضاعفنا الدخل القومى، وبنينا المصانع، وبنينا المزارع؛ معنى هذا أننا سنزيد الأموال الناتجة عن عملنا، سنزيد الناتج القومى لإقليمنا، معنى زيادة الناتج القومى أن نزيد الأموال وأن نزيد التجارة.

إذًا كلما صنعنا تزيد التجارة، ولكن إذا زادت التجارة بدون أن نصنع، وإذا زادت الأموال بدون أن نصنع، فأين تذهب هذه الأموال، ستذهب إلى الخارج؛ لأننا سنضطر إلى أن نستورد بضائعنا الاستهلاكية وحاجاتنا من الخارج بالقطع النادر. ومعنى هذا أن يكون بيننا عمال عاطلون، ومعنى هذا أن ثروتنا ستخرج إلى الخارج، ومعنى هذا أن ناتج عملنا القومى يخرج إلى الخارج؛ لأن زيادة الأموال بدون الإنتاج والتصنيع معناه أن تنقل أموالنا إلى بلاد أخرى لتشترى حاجتنا.

إننا نريد أن نزيد الأموال، ولكن فى نفس الوقت نريد أن ننتج حاجتنا فتبقى أموالنا هنا؛ من أجل أبنائنا ليعملوا، ومن أجل إقامة مصانع جديدة ومزارع جديدة، ومن أجل تنمية جمهوريتنا، ثم من أجل مضاعفة الدخل القومى مرة أخرى فى خمس سنوات.

هذا هو ما نريد، وهذا ببساطة هو اقتصادنا الموجه.

إننا نريد لنا ولأبنائنا أن يعيشوا فى المجتمع الحر الشريف الكريم؛ ولهذا لابد أن نقضى على الاستغلال ونقضى على السيطرة بأى حال من الأحوال.

والتجار هنا فى هذا الإقليم سيجدون منّا كل مساندة ومساعدة؛ ليعملوا وفق السياسة التى أعلنتها الحكومة والتى أتكلم عليها الآن؛ من ناحية المساعدة فى الائتمان، ومن ناحية المساعدة فى الاستيراد. ولكن إذا كان التاجر يستورد ٣ سنين احتياطى خوفًا من أى قيود معنى هذا أننا بنبذر أموالنا، وأننا نتصرف تصرف يدل على عدم تقدير المسئولية، وأنا أعرف هنا فى دمشق بعض التجار مستوردين بضائع لمدة ٣ سنين احتياطى من ٤ أشهر ومن ٥ أشهر، وعندنا بضائع فى الإقليم السورى تكفينا لمدة طويلة. ولكن يجب على التاجر أن يفكر فى مصلحته ومصلحة أسرته الكبيرة فى هذا الإقليم، ده الأساس اللى لابد أن نسير عليه، سنعطى كل التسهيلات لحاجاتنا. وفى نفس الوقت سنعطى كل التسهيلات من أجل العمل، ومن أجل البناء.

واستهلاكنا سيزيد، وأعطيكم مثل من الإقليم الجنوبى.. فى الإقليم الجنوبى كنا نستهلك سماد حوالى ٦٠٠,٠٠٠ طن وكنا بنستورد سماد بحوالى ١٩ مليون جنيه.

بعد هذا أقمنا مصانع سماد، وسعنا مصنع سماد السويس، وأقمنا مصنع سماد جديد فى أسوان، وحسبنا أن هذه المصانع ستعطينا حاجاتنا، ولكن فى نفس الوقت زاد استخدام السماد، ووجدنا فى هذه الخطة إن علينا أن نزيد من مصانع السماد وإلا فسنستورد بعد الإنتاج، وبعد المصانع الجديدة بما يساوى ٧ مليون جنيه.

لماذا هذا التطور؟ لأننا ضاعفنا فى الإقليم المصرى الدخل القومى فى سبع سنوات، وزدنا الإنتاج الصناعى فى الإقليم الجنوبى فى سبع سنوات ١٢٠% أكتر من الضعف. وزدنا فى كل فرع من فروع الاقتصاد، وفى الإقليم الجنوبى هناك كل البضائع الاستهلاكية والضروريات الاستهلاكية وجابهنا الحصار الاقتصادى بـ ٤ ملايين من الجنيهات. ونحن نستورد فى الإقليم الجنوبى بما يقرب من ٣٠ مليون جنيه قمح كل عام.

رغم هذا نستمر، أقمنا صناعة الحديد بننتج ٢٥٠,٠٠٠ طن حديد، ورغم هذا زاد استهلاكنا من الحديد.. ليه؟ لإن كل ما بننتج شئ بيتطور المجتمع، بيزيد الدخل القومى، وبيزيد الاستهلاك، بنضطر بعد صناعة الحديد إن احنا نوسع مصنع الحديد. وفى هذا الوقت بنستورد الحديد أيضاً من الخارج.

هذه هى الحلقة التى تسير فيها الدولة التى تريد التنمية.. أنتجنا عدد كبير من ماكينات الخياطة وأجهزة البوتاجاز، الثلاجات، اللوريات، الأتوبيسات، عربات السكة الحديد، قضبان السكك الحديد، كل شئ.

ولكن حينما حسبنا استهلاكنا من هذه الأصناف، يمكن حسبناه أقل من الواقع؛ لأن بعد الإنتاج وجدنا أن حاجة الإقليم، ومطالب الناس بتزداد.. اللى ماكانش بيلبس صوف بقى يلبس صوف؛ لأن ارتفاع مستوى المعيشة بيخلى كل واحد يلبى مطالب الحياة، اللى ماكانش بيجيب ثلاجة بقى يجيب ثلاجة، اللى ماكانش بيستخدم جهاز تكييف بقى بيستخدم جهاز تكييف.. اللى كان ساكن فى بيت من حجرة واحدة عايز يسكن فى بيت من ثلاث حجر؛ لأن مستواه ارتفع.

إذاً مطالبنا ستكون باستمرار متزايدة، وإذا أردنا أن نفى هذه المطالب المتزايدة علينا أن نعمل وأن ننتج. وعلى هذا الشعب بجميع طبقاته وبجميع أبنائه أن يتكافل من أجل بناء المجتمع.

هذه هى سياستنا من أجل مستقبلنا ومن أجل حاضرنا.. نريد أن ننتج كل شىء هنا فى هذا الإقليم.

وأنا فى العام الماضى، أعلنت وطلبت من وزير الصناعة أن يصرح لأى صناعة بأن تقوم؛ سواء كان منها فى الإقليم الجنوبى أو لم يكن لأننى أقدر أننا سنحتاج لأى إنتاج طالما نسير فى خطتنا لزيادة الدخل القومى ومضاعفته. حنرفع الدخل القومى ٨% فى كل سنة. رفع الدخل القومى ٨% كل سنة معناه إن استهلاكنا حيزيد كل سنة بهذا المقدار.. رفع الدخل القومى بـ ٤٠% فى الخمس سنين معناه إن استهلاكنا يمكن يزيد بـ ٣٠% أو ٣٥%، معناه إن

التجارة بتزيد، معناه إن العمالة بتزيد، معناه إن الثروة بتزيد، معناه إن الدخل بيزيد.

أما نقعد كشعب طيب ونترك أموالنا تطلع الخارج ونعرف مصارفنا وبنوكنا بتدار من الدول الأجنبية، بنبقى مقصرين فى حق أنفسنا، ونبقى مقصرين فى حق أبنائنا.

إن قيام جمهوريتنا - أيها الإخوة - هو ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية، ولا وجود للديمقراطية السياسية بدون الديمقراطية الاجتماعية ولا وجود للديمقراطية الاجتماعية بدون العدالة الاجتماعية.. عدالة التوزيع.. إنتاج وعدالة فى التوزيع، تلك هى سياستنا، وهذا هو سبيلنا من أجل بناء وطننا..والله يوفقكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

١٩٦١/٣/٥

كلمة الرئيس جمال عبد الناصر

فى وفود لبنان فى ساحة الجلاء بدمشق

■ أيها الإخوة:

باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة أحييكم وأعبر لكم - شعب لبنان الشقيق - عن كل مشاعر الأخوة والمحبة، فقد حاول الاستعمار دائمًا أن يفرق بين الشعوب العربية، حاول الاستعمار أن يسيطر على البلاد العربية، ولكن الشعب العربى كان دائمًا شديد اليقظة والحرص على استقلاله وعلى حريته، وكان يهدف دائمًا إلى أن يعيش الحياة الحرة الكريمة، وأن يكون هو سيد نفسه ولا يكون للاستعمار أى نفوذ أو سيادة فى أرضه أو فى بلده.

وإذا حاول الاستعمار اليوم، وهو يتقهقر من الأمة العربية كلها إلى غير رجعة، أن يجد فى لبنان مستقرًا فهو واهم؛ لأن شعب لبنان الأبى الكبير لن يمكنه بأى حال من الأحوال، لأن شعب لبنان الذى كافح من أجل الحرية ومن أجل الاستقلال، ومن أجل التخلص من الاستعمار وبذل الشهداء وبذل الدماء لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يُمَكِّنَ الاستعمار منه، ولأن القومية العربية التى نتبناها إنما تعنى الاستقلال.. التحرير والحرية.. تحرير كل بلد عربى اقتصاديًا وسياسيًا.

فإذا استقل كل بلد عربى وتخلص من الاستعمار تخلصًا كاملاً، فهذه هى وحدتنا العربية رغم الدساتير ورغم القوانين، لأن الوحدة العربية هى وحدة الشعب العربى فى وجه أعدائه.

هذا - أيها الإخوة الأشقاء - هذا هو مفهومنا للقومية العربية، لأن الاستقلال للدول العربية لم يمنع شعوبها من أن ترفع راية القومية العربية، والاستقلال الذى حصلنا عليه لم يمنع الشعوب العربية من أن تتضامن تضامنًا كاملاً؛ لأن الاستقلال وحدنا لنعمل ضد إسرائيل وندافع عن شعب فلسطين فى سنه ٤٨، وكانت هناك دول عربية مستقلة، لم يمنع الشعب العربى من أن يتضامن مع شعب فلسطين فى سبيل الحصول على حريته، وفى سبيل الحفاظ على أرضه، ورغم المآسى والنكبة التى حلت بنا فى عام ٤٨، فإننا لم نفقد إيماننا بوحدة الأمة العربية؛ لأن النكبة التى حلت بنا فى عام ٤٨ كانت نكبة من فعل الاستعمار ومن فعل أعوان الاستعمار، وكان هدفهم من هذا ليس التخلص من الشعب الفلسطينى فقط، ولكن إقامة رأس جسر للاستعمار؛ ليتحكم فينا وليهددنا دائماً. وماذا حصل بعد نكبة ٤٨؟ حاول الاستعمار أن يفرق الأمة العربية ليسيطر عليها، حاول أن يقوى أعوانه، وحاول أن يقوى عملاءه، فأين هم الإعوان؟ وأين هم العملاء؟ إنهم يتساقطون وبفضل الشعب العربى فى كل بلد عربى.

هذا - أيها الإخوة - هو معنى القومية العربية كما يفهمه الشعب العربى الأصيل، فإذا حاول الاستعمار بكل قواته وإمكانياته وعملائه أن يفرق بين شعب الجمهورية العربية المتحدة وبين شعب لبنان، فإننا نقول له: إننا شعب واحد لأننا إخوة، وإذا كنا جمهوريتين - الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية لبنان - فإن الشعب الواحد فى الجمهورية العربية وفى لبنان هو سند لبعضه البعض، فشعب لبنان هو سند لشعب الجمهورية، وشعب الجمهورية العربية المتحدة هو سند لشعب لبنان، لأن الشعب واحد، ولأن الإخاء موجود، ولايمكن للأخ إلا أن يحب أخاه.

هذا – أيها الإخوة – هو واقعنا، ونحن قد خلقنا فى هذه البقعة من العالم من الأزل، وسنبقى فيها بإذن الله إلى الأبد، ولن يستطيع الاستعمار.. لن يستطيع أن ينقل سورية من هذا المكان أو ينقل لبنان من هذا المكان، لقد خلقنا والجوار بيننا إلهى أزلى أبدى، وسنبقى كما نحن الآن إلى الأبد بإذن الله، والاستعمار هو الذى سيخرج من هذه المنطقة بعملائه وأعوانه وأساليبه، وستبقى هذه الأرض لنا نحن العرب أصحاب الأرض، ولن تكون لبنان فى داخل مناطق نفوذ الاستعمار، ولن تكون الجمهورية للاستعمار مركزًا، بل سنحرر الأمة العربية تحررًا كاملاً؛ سياسيًا واقتصاديًا. هذا هو سبيلنا وتلك هى طريقتنا.

أما هنا فى الجمهورية العربية المتحدة فقد قاومنا الاستعمار، ولنا فى هذا أساليب مختلفة متعددة، قاومناه بالقضاء على الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، قاومناه بإقامة عدالة اجتماعية وتكافؤ للفرص بين الناس، قاومناه بالقضاء على ألاعيب الاستعمار، والقضاء على الطائفية؛ لأن الوطن لابد أن يكون لجميع أبنائه، ولأن كل فرد من أبناء الأمة لابد أن يشعر أن له الفرصة التى تتساوى مع فرصة أخيه؛ بهذا استطعنا أن نثبت استقلالنا، واستطعنا أن ندعم جمهوريتنا، بالقضاء على الاستغلال السياسى بكل معانيه، ثم بالقضاء على الاستغلال الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى، ثم بالتخلص من أعوان الاستعمار، بهذا نسير فى انطلاقتنا لنبنى بلدنا وفق مشيئتنا ووفق إرادتنا، وبهذا لا يكون فى جمهوريتنا سيد إلا الشعب، الذى بنى هذه الجمهورية وحماها.

بهذا – أيها الإخوة المواطنون – نبنى جمهوريتنا وندعم قوميتنا العربية، بهذا ننظر إليكم – أيها الإخوة – عبر الحدود إلى لبنان، ونقول لكم: إن الاستعمار إذا أراد أن يفرق بيننا فلن يفرق، وإن أعوان الاستعمار إذا حاولوا أن يفتتونا فلن يتمكنوا من أن يفتتوا هذا الشعب لأن هذا الشعب القوى.. هذا الشعب البطل الذى كافح الاستعمار سنين طويلة، سيبقى الشعب القوى البطل، ويقضى على الاستعمار، ولن يستطيع الاستعمار من لبنان، ولن يستطيع من الجمهورية العربية المتحدة، وستبقى الأمة العربية متحررة تحت راية قوميتها العربية

وسيبقى الإخـــاء العـــربى، ولن يستطيع الاستعمار بأى حـــال من الأحـــــوال، ولا أعوان الاستعمار بدسائسهم وبأموالهم أن يفرقوا بين أبناء الأمة الواحدة، أو أن يفرقوا بين أبناء البلد الواحد، وأحملكم - أيها الإخوة - تحياتى إلـــى شـــعب لبنان الشقيق، وأرجو لشعب لبنان الشقيق دوام العزة والرفاهية. والله يوفقكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

١٦ / ٣ / ١٩٦١

تصريح الرئيس جمال عبد الناصر

عن إنقاذ آثار النوبة

■ إن الشعور العام الذى يحرك الآن ضمير العالم نحو إنقاذ آثار النوبة لدليل قاطع على أهمية النداء الدولى، الذى أصدرته هيئة اليونسكو فى ٨ مارس سنة ١٩٦٠، تستحث به الجهود والعزائم؛ لتتلاقى حول هدف عميق فى تاريخ الحضارة، أصيل فى ميراث الإنسان، وهو إنقاذ آثار النوبة.

بذلك تمضى الإنسانية فى طريقها نحو تحقيق الرخاء، يملؤها فى الوقت نفسه الحرص على أصول التطور والنماء، ففى السد العالى تتجمع آمالنا لتحقيق برامج نهضتنا الاقتصادية، وفى كنوز النوبة تتجمع آمالنا لاستبقاء هذه الآثار عزيزة الأثر فى نفوسنا؛ لا بالنسبة لنا وحدنا وإنما للعالم كله، الذى يؤمن بضرورة التكامل بين عناصر الثقافة الإنسانية، فى الماضى وفى الحاضر جميعاً.

إن المحافظة على التراث الإنسانى لا تقل أهمية عن إقامة السدود وتشييد المصانع وتوفير الرخاء للبشر، وإنا لا نشك فى أن روح الثقافة قادرة على أن تعيد إلى ضمير العالم ثقته بالحب الإنسانى والتعاون الدولى؛ لتحقيق الأمن بين الناس جميعاً، وإن اختلفت التيارات أو تعارضت الاتجاهات.

ولقد تحقق من هذا كله جانب كبير بفضل ما بذلته هيئة اليونسكو من جهود، ووفرته لمشروع إنقاذ آثار النوبة من خيرات، وبفضل روح التعاون العلمى، التى سادت العلماء والهيئات العلمية فى هذا المجال الفريد.

وإننا لكبيرو الأمل فى أن تمضى هذه الروح حتى ننتصر، فبتحقيق إنقاذ آثار النوبة، وفى مقدمتها معابد فيلة وأبو سمبل التى توليها حكومة الجمهورية العربية المتحدة عناية خاصة، وتعتبر إنقاذها دليلاً على تضامن هذا الجيل وإخلاصه فى بذل كل ما حققه من تقدم علمى؛ لحماية هذا التراث صيانة للأجيال المقبلة من بعده.

ولقد رصدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بميزانياتها فى السنوات السبع القادمة مبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه؛ لتساهم مع دول العالم بهذا الجهد فى تحقيق غاياته النبيلة.

وإننا لنشعر أن من واجبنا أن نسلك أضمن السبل لإنقاذ أبو سمبل، ولقد قامت اللجان الفنية بواجبها، وتقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة باستكمال الأبحاث الضرورية اللازمة لتكون قراراتها على أسس ثابتة تحقق رغبتنا جميعًا فى الاطمئنان إلى سلامة المشروع.

وإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لتقدر كل جهد بذل من هيئة اليونسكو ومن الدول الأعضاء التى تمثلها، والتى بذلت من العون ما تقدره تمام التقدير.

كما نذكر بالثناء جهود العلماء والخبراء، الذين ساهموا فى الدراسات والأبحاث ليتم تنفيذ المشروع على أكمل وجه يتطلع إليه العالم. والأمل كبير فى أن يمتد هذا التعاون بعد تنفيذ المشروع، وأن يجد علماء الآثار مجالاً لأبحاث أخرى فى وادى النيل، وسيسعدنا دائماً أن يكون وادى النيل ملتقى العلماء ورجال الآثار، كما كان موطن حضارة لا تزال بقاياها فى أرضه العريقة القديمة.

ولعلنا نستطيع فى يوم قريب أن نجد هذه الروح الإنسانية هى طابع العصر فى كل مكان؛ لتنتصر روح الخير والفضيلة فى سبيل تحقيق عالم سعيد مطمئن الضمير.

١٩٦١/٣/٢٥

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

فى حفل افتتاح مؤتمر الشعوب الإفريقية من جامعة القاهرة

■ أيها السادة والأصدقاء من وفود الشعوب الإفريقية الصديقة:

للمرة الثانية – فى أعقاب معركة من معارك حرب التحرير الكبرى – يتاح لى أن ألتقى معكم، وأسعد بالترحيب بكم فى هذه العاصمة المؤمنة بالحرية، وليس أروع فى الحس، ولا أقرب إلى صميم القلب، من اجتماع رفاق السلاح.. زملاء المعركة.. جنود الهدف الواحد.. بين فترات نضالهم؛ ليزيدوا من عمق روابطهم؛ وليتبادلوا تجاربهم ويتدارسوا معانيها، وتتطلع بهم الأمانى المشتركة إلى الأهداف المتجددة لنضالهم الحر.

ففى مثل هذه الأيام من سنة ١٩٥٧، التقيت هنا فى القاهرة بوفود الشعوب الإفريقية؛ القادمة للاشتراك فى مؤتمر تضامن الشعوب الأسيوية – الإفريقية، وكان ذلك فى أعقاب معركة السويس، التى أصبحت أشهر المعارك فى حرب التحرير الطويلة الممتدة، وأعظمها تدعيمًا للأمل فى انتصار الشعوب، التى عقدت عزمها على استخلاص إرادتها من غاصبى هذه الإرادة وسالبيها.

وها نحن الآن فى مطلع سنة ١٩٦١ نلتقى هنا بوفود الشعوب الإفريقية؛ قادمة إلى القاهرة فى أعقاب معركة مريرة؛ هى معركة الكونجو، التى ينبغى لنا أن نسلم، مهما كانت قسوة ذلك على نفوسنا، بأن الحرية لم تستطع برغم

التضحيات والضحايا أن تنتزع فيها النصر، وأن تسليمنا بذلك فى هذه المرحلة لا يؤثر على أى حال فى إيماننا الذى لا يتزعزع بحتمية انتصار الحرية، وإذا كنا لم ننجح حتى الآن فى تحقيق النصر فى معركة الكونجو، فذلك لشيئين:

أولهما: أن معركة الكونجو مازالت مستمرة.

وثانيهما: أن معركة الكونجو ليست إلا إحدى المعارك فى حرب التحرير الكبرى؛ من أجل المصير الإفريقى.. من أجل المصير الحر لكل الشعوب.

وليس يخالجنى شك أن الشعوب الحية قادرة على الاستفادة من المحن التى تمر بها، ومن الصدمات التى تلاقيها، لو أنها استطاعت أن تدرس تجاربها، وأن تعى عبرتها الحقيقية، ولسوف تجد أن نتائج هذه الدراسة، وهذا الوعى يعوضانها فى مراحل النضال القادمة عما ضحت به فيما انقضى من مراحل هذا النضال. وعلى أساس من هذا التصور، فإنى أسمح لنفسى هنا أن أقول إن كل ما قدمه شعب الكونجو من تضحيات، وكل ما قدمته الشعوب الإفريقية المستقلة، والشعوب الحرة كلها من جهود لدعم قضية الحرية فى الكونجو، إنما هو من حيث التجربة رصيد ضخم فى إمكانيات النضال؛ من أجل استرداد المواقع التى سقطت أمام الانقضاض الاستعمارى على شعب الكونجو، ومن أجل تأمين التقدم نحو الحرية فى باقى أجزاء القارة الإفريقية.

من هنا، فإن من الأهمية بمكان؛ فى سبيل تأييد أكثر فاعلية لموقف القوى الوطنية التى مازالت تحمل مسئولية المقاومة فى الكونجو، وفى سبيل توفير إمكانيات انتصار الحرية فى القارة كلها، أن ندرس التجربة التى خضناها، وأن نواجهها بحق وشجاعة؛ لكى نستطيع أن نستخلص من حطام المعارك ورمادها آمالاً جديدة أوسع، وأن نبعث من بين قبور الشهداء والضحايا حياة جديدة أوفر صلابة وشباباً.

أيها السادة الأصدقاء:

إذا ما تطلعنا بنزاهة وتجرد إلى تجربة الشهور الأخيرة، وإذا ما طرحنا جانباً كل التفاصيل الفرعية للحوادث، التى قد تقودنا بعيدًا عن جوهر الحقيقة، وإذا ما طرحنا أيضاً كل انفعالات العاطفة ومؤثرات الشعور والحس، فلسوف نجد نقطتين هامتين فى تجربة الكونجو عندهما بدأ الخطأ الذى وقع فيه الكفاح الإفريقى، ومنهما كان التحول الذى استطاع أعداء الحرية باستغلاله أن يحرموا شعب الكونجو - حتى الآن - نتيجة تضحياته، وبالتالى أن يحرموا قضية الحرية الإفريقية من نصر فى الكونجو، يدعم موقفها ويسنده.

النقطة الأولى: أن الكثيرين بيننا تصوروا أن الاستعمار قد انتهى فى إفريقيا، وأنه تخلى عن مطامعه وبدأ يطوى أعلامه استعدادًا للرحيل، هذا بينما كان الاستعمار عازمًا على البقاء، مصممًا على أن يحتفظ فى يده بكل الأسلاب التى حرم منها أصحابها الحقيقيون.

والنقطة الثانية: أن دول الاستعمار وحدتها مطامعها فى موقف واحد؛ متساند مترابط. أما نحن، فإن الحق الذى نناصره لم ينجح فى أن يجمعنا على موقف واحد؛ نصمد فيه، ونعلم أن سلامة هذا الخط هى سلامتنا جميعاً وسلامة الحرية.

أيها الإخوة والأصدقاء:

إنها لمغالطة لأنفسنا وللتاريخ أن نتصور أن الاستعمار فى إفريقيا قد استسلم، أو كاد أن يستسلم، بل لعلها أكثر من مغالطة، لعلها تزيد عن المغالطة لترتفع إلى حد المؤامرة؛ حتى لا نرى الأخطار المحدقة من كل جانب تتهدد الأسس الحقيقية لأى استقلال، وتهدد جوهرها، وإن كانت تترك من مظهره الخارجى ما يساعد على إخفاء تهديدها الحقيقى وخطرها القتال.

وهل استسلم الاستعمار فى الكونجو مثلاً بيوم إعلان الاستقلال؟ لقد رأينا كيف أن يوم الاستقلال فى الكونجو لم يكن إلا ستارًا، أراد الاستعمار وراءه أن

يشدد قبضته على شعب الكونجو، وأن يزداد ضراوة فى امتصاص دمه، بل ورأينا الاستعمار لا يستسلم لليأس، بعد أن أدركت الحكومة الوطنية فى الكونجو ما يتهددها وراء الستار الواهى لمجرد إعلان الاستقلال، فبادرت إلى طلب المعونة من الأمم المتحدة. ولقد واجه الاستعمار علم الأمم المتحدة الذى قدم إلى الكونجو، كما واجه علم الكونجو المستقل قبلها بأسابيع، أراده هو أيضًا مجرد ستار، ولما استطاع وعى النضال الإفريقى أن يزيح الأستار ليكشف وجه الاستعمار الحقيقى؛ لما استطاع وعى النضال الإفريقى أن يكشف تسلل الاستعمار وراء علم الاستقلال، ولما استطاع وعى النضال الافريقى أن يكشف تسلل الاستعمار وراء علم الأمم المتحدة، ماذا حدث؟

هل تراجع هذا الاستعمار أمام الوعى الإفريقى؟ وهل تردد أمام القوى المعنوية العالمية، التى استطاع الوعى الإفريقى أن ينبهها خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة؟ لم يتراجع ولم يتردد، بل زاد شراسة، فمضى بالقوة القاهرة.. بقيود الحديد فى أقدام الأحرار، وقيود الذهب فى أيدى الضعفاء، يباشر علناً ما كان يحاول إخفاءه وراء الأستار، يوم ارتفع علم الاستقلال فى الكونجو، ويوم هرعنا بعلم الأمم المتحدة نقصد أن ندعم به علم الاستقلال.. بل إن الاستعمار مضى فى وحشيته إلى حد الاغتيال، فقتل "باتريس لومومبا" قائد النضال الكونجولى الحر ورمزه، قتل ولسوف تبقى قطرات من دمه عالقة بعلم الأمم المتحدة، إلى أن يستطيع هذا العلم إثبات جدارته وحماية ما يرمز إليه من المعانى.

لقد ومضت شرارة الحرية ثم خبت، وانقض الاستعمار فى نفس لحظة الانتصار؛ فسلب القوى الوطنية ثمار نضالها.. لقد تعرضت حكومة يوم الاستقلال ممثلة إرادة الكفاح الوطنى لمحنة قاسية، واختفت وحدة الكونجو وراحت الانفصالية تمزق كيانه، بل اختفت أخوة الشعب الواحد؛ بدفعه إلى الحرب الأهلية دفعًا منظمًا. وبينما شعب الكونجو يعيش هذه المأساة التى فرضت عليه؛ مأساة المعتقل والمنفى والمقبرة، مأساة الانفصال والحرب الأهلية والقتل،

عاد الاستعمار إلى هدفه الأصيل فى نهب خيرات الكونجو، وسرقة ثروات شعبه. وإنه لمن المؤلم أن السفن التى تغادر الكونجو كل يوم، محملة بأغلى المعادن - بالماس واليورانيوم - لا تذكر أن تحمل إلى شعبه البائس بعض حبات القمح؛ حتى لا نسمع أن الآلاف ماتوا ويموتون من الجوع فى الكونجو.

وهل استسلم الاستعمار فى إفريقيا؟ ونحن نرى الأرض تسلب من أصحابها، وتمنح للغرباء من المغامرين؛ قادمين إليها من أقاصى الأرض بغية الاستغلال والسيطرة. وإننا لنعرف هذه التجربة ونعرف نتيجتها؛ لقد سلب الاستعمار من القارة أخصب أراضيها وأغنى مناجمها، ثم ملكها للمغامرين القادمين من وراء البحار، وخلق بعد ذلك مشكلة بين الوطنيين، وبين من يسميهم بالمستوطنين؛ يريد أن ينفذ من وراء هذه المشكلة إلى التقسيم، يمزق الوطن ويقيم فيه قاعدة له.

كذلك حدث بالحرف الواحد فى الوطن العربى فى فلسطين.. جاءنا الاستعمار يستر وجهه بالدين ويحمل التوراة فى يده، ثم ترك التوراة وسرق الأرض، ثم لجأ إلى التقسيم بعد سرقة الأرض، وأقام على القسمة التى فرضها قاعدة له، بعد أن طرد من فلسطين الطاهرة مئات الألوف من شعبها، اغتصب أرضهم وشردهم من بيوتهم؛ تحدياً لكل حق، وخروجًا على أى قانون، بل خروجًا على الإنسانية ذاتها. وإن صورة المأساة لتأخذ حدودها الحقيقية إذا ما تذكرنا أن المستوطنين الإسرائيليين الذين كانوا فى فلسطين - يوم أقطعهم الاستعمار البريطانى وعد "بلفور" المشئوم - لم يكن يزيد عن ٦% من سكانها، بينما كان العرب أصحاب الوطن الشرعيين يكونون ٩٤% من السكان.

وإن الاستعمار ليحاول اليوم فى قلب إفريقيا مثل ما تصور أنه نجح فى تحقيقه فى شمالها الشرقى.. يريد اغتصاب الأوطان من أصحابها الأصليين؛ ليعطيها لمجموعات وافدة من المغامرين، يجعل لهم كل الحقوق وكل الخيرات، ويجعل بيدهم القوة، ويجعل فى مقدورهم إشاعة الإرهاب.. يريد الاستعمار أن

يكرر جريمة إسرائيل بجرائم أخرى مشابهة، تمكن لـه مـن التفتيـت ومـن السيطرة.

من هنا يصبح الصراع ضد الاستعمار صراعًا من أجل الأرض الإفريقية، ومن أجل المناجم الإفريقية، فإن الثروة الوطنية هى دعامـة العلـم الـوطنى، ولايمكن أن يكون مفهوم الاستقلال الإفريقى أن نحمل نحن العلـم وأن نتـرك الأراضى والمناجم فى يد الاستعمار. وهل استسلم الاستعمار والتفرقة العنصرية تمارس فى قلب القارة على أبشع الصور وأحفلها بالخزى والعار؟! وهل التفرقة العنصرية فى حقيقتها إلا قناع من أقنعة الاستعمار؟! هل التفريق بين البشر على أساس اللون غير محاولة للتفريق فى المشاركة العامة فى الحكم؟! غير محاولـة للتفريق فى الخدمات؟! غير محاولة للتفريق فى الأجور؟!

إن الاستعمار لكى يكفل استغلال الطبيعة لابد أن يسـتغل البشـر؛ لـذلك لاتكون مشكلة التفرقة العنصرية فى حقيقة أمرها بعيدة عن مشـكلة الأراضـى الإفريقية، أو بعيدة عن مشكلة المناجم الإفريقية، إنمـا تصـبح مشـكلة الفـرد الإفريقى هى مشكلة الثروة الإفريقية، كلاهما سخرة فى خدمة الاستغلال الـذى هو المعنى الاقتصادى للاستعمار.

وهل استسلم الاستعمار فى إفريقيا ودوى الانفجار الذرى الفرنسى الثالـث فى صحرائنا الجزائرية الكبرى مازال يتردد فى أسماعنا؟! ولقد كانت لنا جميعًا مواقف ضد التجارب الذرية عموماً، وأكثر منها كانت لنا غضبات عنيفة علـى أن تكون أرض قارتنا مسرحًا لمثل هذه التجارب.

كان رأينا فى التجارب عموماً أنها تهديد للسلام، وكان رأينا فى التجـارب على أرضنا أنها تهديد لشعوبنا بعد تهديدها للسـلام.. فهـل أقامـت سـلطات الاستعمار الفرنسى اعتبارًا لحرصنا على السلام؟! أو اعتبارًا لحرصـنا علـى سلامة شعوبنا؟!

إن الاستعمار الفرنسى - شأنه شأن كل استعمار - لم يكن ليهتم إلا بتعزيز قدرته على العدوان، وبالسعى إلى تملك أكثر الأسلحة فتكًا وأقدرها على الدمار. إن هذه الأسلحة وحدها هى التى تمثل فى تصوره القدرة على الاستمرار فى فرض السيطرة؛ إمعانًا فى الاستغلال، بل رأينا الاستعمار يمضى فى لعبته الخطرة من أجل استمرار السيطرة إلى حد إباحة الأسرار الذرية لقواعد العدوان، التى أقامها على أرض الشعوب.

وهكذا بينما العالم المحب للسلام يسعى فى تطلعه إلى أمله نحو نزع عام للسلاح، ونحو استخدام سلمى للطاقة النووية؛ إذا بفرنسا لا تكتفى بتجاربها الذرية على صحراء الجزائر، وإنما هى تنقل احتمالات الخطر إلى الأرض المقدسة على مقربة من مهد المسيح؛ رسول السلام فى الأرض، وداعية المحبة بين البشر.. إنما الاستعمار لم يستسلم، والصراع ضده لم ينته، بل لعله زاد حدة لأنه زاد عمقًا.

وإذا كان هناك من يقول إن عام ١٩٦٠ هو عام الانطلاقة الإفريقية، فلقد كان من المحتم أن يكون عام ١٩٦١ هو عام الزحف الإفريقى؛ تدعيمًا لهذه الانطلاقة، وتعميقاً لأسسها، وتوسيعاً لقاعدتها. وهنا المسئولية الكبرى الملقاة على الشعوب الإفريقية التى تتشرفون بتمثيلها هنا.

أيها السادة الأصدقاء من وفود الشعوب الإفريقية:

ولقد كان الخطأ الثانى الذى وقع فيه الكفاح الإفريقى - بعد الوهم باستسلام الاستعمار - هو أنه لم يدخل معركته جبهة واحدة.. لقد تفرقت به الآراء، وابتعد فى بعض الأحيان عن طريقه إلى هدفه؛ تبعًا لتفرق رأيه وتباعد فكره. أما الاستعمار فقد جمعته المصالح والمطامع، وكان خطه واحدًا؛ وكانت مثابرته عليه - باختلاف الوسائل واختلاف الظروف - تحمل طابع التصميم الحاقد، وينبغى لى أن أكون منصفًا هنا؛ فإن جزءًا من مسئولية فرقة الصف فى الكفاح الإفريقى تعود إلى الاستعمار.

وإذا كان الاستعمار قد وجد بين الإفريقيين من هم ضعاف النفوس، من هم على استعداد لبيع شعوبهم، فلنذكر دائماً أن تلك كانت نتيجة محتمة لوجود الاستعمار. لقد كان وجود الاستعمار على أرض إفريقيا، واحتلاله لأوطان شعوب منها هو عامل التفرقة، وأساس الفتنة فى وحدة هذه الشعوب. وإنه ليعزينا على أى حال أن نذكر أنه إذا كان الاستعمار العالمى فى إفريقيا قد وجد له حفنة من العملاء، فلقد استطاع الكفاح الإفريقى أن يهز ضمائر جماهير واسعة فى العالم كله؛ ناصرته، وتجلى تعبيرها عن تأييده فى رد الفعل العالمى العنيف، الذى أعقب جريمة اغتيال "باتريس لومومبا".

كذلك فإن واجب الإنصاف يقتضينى أن أضيف إلى ذلك، أن عددًا من الدول الإفريقية الجديدة كانت فى شغل بمسئولياتها الداخلية التى انتقلت حديثًا إلى أيديها؛ فلم تستطع أن تشارك بما كان يجب أن تشارك به فى معركة المصير الإفريقى الذى أراد الاستعمار أن يوجه إليه ضربة قاضية فى الكونجو. على أنه لا يخالجنا شك فى أن مرور الأيام، وظهور الحقائق، سوف يساعد هذه الدول أكثر وأكثر على تبين حدود المعركة؛ وبالتالى على تنبيه وجدانها بدورها المحتم فى تحقيق النصر فيها.

وإذا كان الاستعمار قد أظهر - بالترابط الواضح ما بين دوله المختلفة - إدراكه الكامل بأن مصير المعركة سوف يقرر مصيره؛ فإن الشعوب المتطلعة للحرية سوف تجد أن مصير الحرية واحد، وأن الدفاع عنها فى أى مكان هو الدفاع عنها فى كل مكان.

أيها السادة الأصدقاء:

ولابد لى هنا أن أسجل أمامكم أن خطوات كثيرة قد تمت على الطريق الصحيح، وأن هذه الخطوات تحمل من بواعث الأمل ما يملأ نفوسنا بالإيمان فى مستقبل النضال؛ من أجل حرية القارة ووحدتها، وتعميق شخصيتها المستقلة، وتفجير طاقات شعوبها الخلاقة.

ولقد كان مؤتمر الدار البيضاء – بين عدد من الدول الإفريقية المستقلة – أبرز هذه الخطى على الطريق الصحيح، ولقد كان اجتماع هذا المؤتمر رمزًا على إيمان القارة بوحدتها الطبيعية، وضرورة وحدة كفاحها تبعًا لذلك، وبحتمية وحدة مصيرها فى نهاية الأمر.

ولقد تجلى ذلك الإيمان فيما صدر عن هذا المؤتمر من ميثاق لإفريقيا، كذلك فإن من أبرز ما تجلى فى هذا المؤتمر هو التنبيه إلى الدور المدمر، الذى يقوم به الاستعمار فى القارة؛ سواء بجيوشه، أو بقواعده الظاهرة كالقواعد العسكرية، أو بقواعده المستترة المتمثلة فى التسلل الإسرائيلى؛ الذى دمغه مؤتمر الدار البيضاء بوصفه نموذجاً لأساليب الاستعمار الجديدة، وأداة فى يده. كذلك فإن من بواعث الأمل أن نتطلع إلى المحادثات التى تجرى بين ثورة الجزائر وبين فرنسا، وإن هذه الثورة الرائعة لتمثل أمامنا ذروة من ذرى النضال الإفريقى، والنضال من أجل الحرية عمومًا.

وإننا نتجه فى هذه الساعات بكل تأييدنا المادى والمعنوى، فى غير ما حدود، وبدون ما تحفظات؛ لنضعها فى نصرة الجانب الجزائرى فى هذه المفاوضات واثقين أن نتيجتها لابد أن تكون على مستوى التضحيات النبيلة والأعمال الشامخة للشعب الحر، الذى واصل النضال المسلح أكثر من ٧ سنوات؛ لا فى وجه فرنسا وحدها، وإنما فى وجه حلف الأطلنطى كله، الذى كدست أسلحته ومعداته لقهر شعب الجزائر، وعجزت أمام إرادته بل استطاعت هذه الإرادة الحرة أن تقهر أسلحة حلف الأطلنطى، وأن ترغمها على الاعتراف بشرعية مطالب الشعب الجزائرى فى حريته الكاملة، وسيادته المطلقة على أراضيه وعلى مصيره.

كذلك من بواعث الأمل أن استطاعت الدول الإفريقية والآسيوية؛ المشتركة فى عضوية الكومنولث البريطانى، أن ترغم حكومة جنوب إفريقيا على الخروج من عضوية الكومنولث؛ الأمر الذى ساعد كثيرًا على إلقاء أضواء أكثر على مشكلة التمييز العنصرى، واستطاع تكتيل رأى عام عالمى، له وزنه وأثره على

حكومة جنوب إفريقيا؛ التى تسير فى طريق يتنافى مع كل المبادئ، التى قدسها ودافع عنها واستشهد من أجلها البشر منذ أقدم عصور التاريخ.

كذلك.. فإنه من بواعث الأمل أنه برغم كل ما حاوله الاستعمار فى الكونجو بأسلحة الموت وبأسلحة الخيانة؛ فإن عناصر المقاومة الوطنية مازالت رافعة أعلامها، ماضية فى مقاومة المؤامرة إلى النهاية، مهما كانت التضحيات والعقبات. ولا شك فى أنكم جميعًا هنا تتوجهون معى بالتحية للأبطال الصامدين دفاعًا عن استقلال الكونجو ووحدته، هؤلاء الذين يحاولون فى بسالة إيقاف المد الاستعمارى، ثم يحاولون انتزاع المبادأة؛ ليستعيدوا الأرض الضائعة، والأمل المهدد.

أيها السادة والأصدقاء:

أرى لزامًا علىَّ، قبل أن أغادر هذه المنصة، أن أشير إلى قضية من القضايا، التى برزت فى الساعات الأخيرة على وجه القارة الآسيوية العظيمة؛ تلك هى مشكلة "لاوس" ومهما يكن من أمر الحلول التى يمكن أن تقترح لتسوية هذه المشكلة؛ فإن السلام يجب أن يعود إلى شعب لاوس، ولابد من تجنيب هذا الشعب ويلات أن يقع بين شقى الرحى فى صدام أكبر من طاقته، يحل بأرضه ويحمل معه ألوانًا من العذاب والآلام.

أيها السادة والأصدقاء:

ليكن التوفيق معكم فى كل ما تتصدون له من قضايا قارتكم، ومن قضايا السلام فى عالمكم، وليكن النصر حليف شعوبكم الصاعدة.

السلام عليكم ورحمة الله.

١٩٦١/٣/٢٦

كلمة الرئيس جمال عبد الناصر

فى افتتاح المعرض الزراعى الدولى بالقاهرة

■ إن الجمهورية العربية المتحدة، وهى فى سبيل النهوض بمواردها الاقتصادية وإقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والرفاهية، لَعلى يقين تام بالدور البارز، الذى تلعبه الزراعة فى هذه المرحلة الضخمة فى حياة البلاد؛ إذ لاجدال فى أنه لقيام اقتصاد متطور، لابد أن يستند هذا فى المقام الأول إلى زراعة متقدمة، فهى مازالت المصدر الأساسى للنشاط الاقتصادى فى الجمهورية بإقليميها، وعليها وعلى الصناعات المرتبطة بها يتوقف، إلى حد كبير، تطور الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة بما فيها الصناعة والتجارة والخدمات.

وإننا إذا كنا نتطلع للمستقبل بثقة ويقين، لننظر دائماً للماضى لنستمد منه الخبرة، ونستند إلى ما انطوى عليه من تجارب. وها نحن فى مجال الزراعة نرتكز على خبرة آلاف السنين. فبلادنا هى مهد الزراعة؛ إذ فى وديان النيل وسهول الإقليم الشمالى نشأت وتطورت، ولئن تعرضت زراعتنا لعدد من العوامل التى أدت لفترة ما إلى تخلفها عن المستوى الواجب أن تكون عليه بوصفها الصناعة الأساسية فى البلاد؛ فقد أخذت منذ وقت ليس ببعيد بأسباب التطور، فارتكزت على العلوم الأساسية والتطبيقية، كما اتخذت اتجاهات جديدة تتماشى مع أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد كان فى مقدمة العناصر التى أدت إلى هـذا التطـور قيـام مشـروع الإصلاح الزراعى، ثم دعم الحركة التعاونية بما يضـمن وصـول الخـدمات الزراعية إلى الزارع فى حقله. وليس بمستغرب أن يكون الاتجاه الرئيسى نحو الفلاح نفسه، فهو الأداة الأولى للإنتاج، وعلى ساعديه تعتمد الـبلاد فـى تقـدم زراعتها، وهكذا يشمل اهتمامنا بالزراعة كمورد طبيعى الناحية البشـرية إلـى جانب الناحية الزراعية.

وإنه ليسرنى أن أرى قيام معرض دولى للزراعة فى بلادنـا، وأن أشـهد إقبال الدول على الاشتراك فيه، فهذا يحمـل معنـى اهتمـام العـالم بتطورنـا الزراعى، كما يتيح لنا الاطلاع عن كثب على ما أحرزته هذه الدول من تقدم فى هذا الحقل.

وإنى إذا أرجو للمعرض والجناح العربى النجاح، لأرحب بالدول المشتركة. وأتمنى أن يتحقق من ورائه النفع لها ولبلادنا.

والله ولى التوفيق.